أطلق استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حكيم: تخلق فرص عمل وتعزّز قدرة الشركات على المنافسة

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى أنّ «دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو على رأس أولوياتنا في وزارة الاقتصاد والتجارة»، لافتاً إلى «أننا وضعنا استراتيجية مبنية على رؤية طموحة ومهمة»، مشيراً إلى أنها «تعزز فرص قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة فاعلة وقادرة على المنافسة لتساهم بذلك، في خلق فرص العمل وتطوير اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية»، مضيفاً أنّه «تم تحديد نحو 40 مبادرة تم تقسيمها بحسب الأولوية لتطبق على ثلاث دفعات حتى عام 2020».

كلام حكيم جاء خلال إطلاق «الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خريطة طريق نحو عام 2020»، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص، في حفل أقيم أمس في السراي.

وأضاف حكيم: «يمثل الفرد أهم عنصر من عناصر رأس المال وما يميز لبنان هو غناه برأس المال البشري الكفوء والمفعم بالمبادرة والابتكار. وعليه، فإن اهتمامنا في الوقت الحاضر يجب أن ينحصر بتنمية الموارد البشرية التي يكون من شأنها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على السواء».

وتابع: «أصبحت فرص العمل ضئيلة في لبنان إلى جانب عدم وجود شواغر تتناسب مع طموحات الشباب الباحثين عن عمل. وبالتالي، يكون من شأن خلق وتعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الحدّ من هجرة اللبنانيين إلى الخارج، كما تلبية طموحات الشباب ومساعدتهم على بناء مستقبل في بلدهم لبنان وليس في الخارج».

ولفت إلى أنّ «لبنان عمل خلال السنوات الماضية على تطوير عدد كبير من المبادرات المساهمة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال القطاعين العام والخاص»، مشيراً إلى «استحداث عدد من البرامج والتحفيزات التي يكون من شأنها تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، إضافة إلى خلق العديد من حاضنات الأعمال ومراكز التطوير وغيرها».

وأضاف: «ولم تقتصر المبادرات على ما تقدم، وإنما استكمل العمل على تحديث وتطوير الكثير من الأطر القانونية والتنظيمية التي لا يزال البعض منها ينتظر مصادقة مجلس النواب والبعض الآخر لا يزال قيد الإعداد والدرس. ونذكر من هذه القوانين: قانون التجارة، وقانون الإفلاس، وقانون الإقراض المضمون وقوانين الملكية الفكرية... إن إقرار هذه القوانين سيكون له تأثير كبير لناحية تسهيل بيئة الأعمال في لبنان وتحسينها».

وختم شاكراً «جميع المساهمين في إنجاح هذا العمل وعلى رأسهم الوزيران السابقان جهاد ازعور ونقولا نحاس وفريق العمل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة»، وشدد على «أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل نحو 97 في المئة من الشركات اللبنانية وعلى أهمية الاستراتيجية الوطنية التي سيتم إطلاقها اليوم، وإنني على ثقة بأن جهودنا المشتركة ستساهم في شكل كبير في تطوير هذا القطاع الواعد وستدفع لبنان ليصبح مركزاً ومقصداً لرواد الأعمال والمبتكرين».

خلال حفل الإطلاق في السراي الكبير

وأشار رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير من جهته، إلى أنّ «الدراسة تُعبّر تماماً عن وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، كما نعرفه، ونشاركها تطلعاتها المستقبلية، والاجراءات التي يمكن اتخاذها».

ورأى أنّ «التصنيف الذي اعتمدته الدراسة هو واقعي ومفيد:

المؤسسة المكروية تضم اقل من 10 أجراء، ولا يفوق رقم مبيعاتها 500 مليون ليرة لبنانية؛ وهي تشكل 55 في المئة من السوق اللبنانية.

المؤسسة الصغيرة تضم 10 إلى 49 اجيراً، ولا يفوق رقم مبيعاتها 5 مليارات ليرة لبنانية؛ وهي تشكل 34 في المئة من السوق اللبنانية.

المؤسسة المتوسطة تضم من 50 إلى 99 اجيراً، ولا يفوق رقم مبيعاتها 25 مليار ليرة لبنانية؛ وهي تشكل ما بين 4 في المئة و6 في المئة من السوق اللبنانية.

ونستخلص من هذا التصنيف:

أولاً: ينطبق التصنيف في الدراسة على معايير الاتحاد الاوروبي، باستثناء المؤسسة المتوسطة حيث تتراوح فيه بين 50 و249 اجيراً؛ ولكن لا تشكل تلك الفئة سوى 4 في المئة من السوق في لبنان، وقليلاً ما يدور البحث عنها مع الاتحاد الاوروبي، او تُخصص لها إجراءات مستقلة عن المؤسسات الصغيرة.

ثانياً: راعت الدراسة تباين الإنتاجية بين المؤسسات المكروية والصغيرة والمتوسطة. وتظهر المقارنة بين عدد الاجراء ورقم المبيعات الأمر التالي: تساوي الانتاجية في المؤسسات الصغيرة ضعف الانتاجية في المؤسسات المكروية – كما تساوي الانتاجية في المؤسسات المتوسطة ضعف الانتاجية في المؤسسات الصغيرة. وأكدت تلك الظاهرة دراسات معمقة جرت في بلدان عدة لا سيما في تركيا والمغرب. وهذا يفسر الاهمية التي تمليها الدراسة للاجراءات الآيلة إلى تكبير حجم المؤسسة المكروية.

ثالثاً: سترتفع نسبة المؤسسات المكروية (55 في المئة) بشكل ملحوظ وتنخفض نسبة المؤسسات الصغيرة (34 في المئة)، اذا اخذنا في الاعتبار القطاع غير المعلن، بحجمه الفعلي.

رابعاً: تشجيع التصريح عن المؤسسات المكروية، من كل 5 مؤسسات ناشئة تستمر واحدة بعد 5 سنوات، وهذا يؤكد ضعف المؤسسات المكروية الناشئة، وعدم قدرتها على القيام بموجباتها الضريبية والاجتماعية.

وتحدث المدير الإقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائيب لوقا راندا مثنياً على «الجهود التي بذلت لإنجاز هذه الخطة والتي جاءت ثمرة عمل مجموعة من المستشارين وأخذت الكثير من المشاورات بين وزارة الاقتصاد والتجارة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وخصّ بالشكر الوزير السابق جهاد أزعور».

واعتبر أنّ «93 إلى 95 في المئة من هذه الشركات توظف مئات الآلاف وتؤمّن فرص عمل لعدد كبير من اللبنانيين، ووفق دراسات البنك الدولي وغيره فإن الاقتصاد اللبناني شهد نمواً مقبولاً من 1998 إلى 2009، وأنّ لبنان اليوم في حاجة إلى 23 الف وظيفة لتوظيف خريجي الجامعات، علماً أن في لبنان مستوى علمياً عالياً من الثقافة والمهارات غير ان الشباب مضطر إلى الهجرة».

حركة المطار ستقارب في نهاية 2014 السبعة ملايين راكب

زعيتر: سلامة المطار والطيران مؤمّنة ولبنان لم يكن يوماً في دائرة الخطر

زعيتر متحدثاً في مؤتمره الصحافي

أشار وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر إلى أنّ «السلامة مؤمّنة تماماً في المطار وحركة الطيران المدني أيضاً، وللتوضيح أكثر إن لبنان لم يكن سابقاً في دائرة الخطر»، لافتاً إلى «إنني توجهت بالشكر إلى الاتحاد الاوروبي وسفيرته في لبنان والمنظمة الدولية للطيران المدني الذين كانوا أثاروا هذا الموضوع في وقت سابق».

كلام زعيتر جاء خلال ترأسه أمس، اجتماعاً موسعاً للجنة المكلفة درس سبل تحسين الإجراءات والتدابير الأمنية في مطار بيروت الدولي.

وأضاف زعيتر: «هناك أمر يشغل بالنا جميعاً في مرحلة من الأوقات، هو سلامة الطيران المدني الذي أثيرت حوله في تلك المرحلة تساؤلات، وقيل عنه بعض المواقف من المنظمة الدولية للطيران المدني والاتحاد الاوروبي منذ أكثر من خمسة أشهر، وكانت محاولة لوضع لبنان على اللائحة السوداء أو حظر الطيران اللبناني من دخول الأجواء فوق دول الاتحاد الاوروبي، وهذا الأمر كان موضع أهمية كبرى بالنسبة الينا، بحيث تابعنا كل الأمور التي طرحت، إن كان من الاتحاد الاوروبي أو المنظمة الدولية للطيران المدني، أو حتى مما يعنينا نحن في موضوع سلامة الطيران».

وتابع: «واكبنا هذا الموضوع بإجراءات، بالتعاون مع كل المعنيين في مطار بيروت الدولي وكل الاجهزة الادارية المدنية والعسكرية لتوفر كل ما هو مطلوب، ولن أخوض هنا في تفاصيل بعض الخلل الذي كان قائماً، والذي ما زلنا مستمرين في معالجته، وإن لم نكن قد انتهينا منه كلياً، انما ما زلنا مستمرين في معالجته كما ذكرت»، لافتاً إلى أنّ «المنظمة الدولية للطيران المدني والاتحاد الاوروبي أعلنا في اجتماع عقد في بروكسيل في 25 و27 تشرين الثاني الماضي أنّ سلامة الطيران المدني في لبنان مؤمّنة».

وشكر زعيتر منظمة الطيران المدني الدولية CAO ايكاو، وفريق الاتحاد الاوروبي وسفيرة الاتحاد الاوروبي في لبنان «على هذا التعاون، وكل المعنيين في الطيران المدني، اداريين وامنيين، إذ إن التعاون أنجز العمل».

وعن وجود مخالفات في الحجر الصحي في المطار، لفت إلى أنّ الكلام غير دقيق، مع التأكيد أنّ هناك نقصاً في عديد الأطباء الموجودين حالياً في مستوصف المطار، وهو في حاجة إلى أطباء، ولكن على مستوى الموجودين هم غير مخالفين للقوانين».

أما في ما يخص مشروع الهيئة الناظمة للطيران المدني، لفت إلى «أننا أطلقنا آلية تعيين الهيئة الناظمة للطيران المدني في خلال لقائي وزير التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية، وأعتقد أن وزارة التنمية الادارية نشرت على الموقع الالكتروني العائد اليها الإعلان عن هذا الموضوع، ووزارة الاشغال والنقل ستعلن بواسطة الصحف ووسائل الاعلام بعد فترة، وعندها استطيع القول إن القطار وُضع فعلاً على السكة الصحيحة».

وأشار زعيتر إلى أنّ «حركة مطار بيروت الدولي في بيروت ستقارب في نهاية 2014 السبعة ملايين راكب».

في سياق متّصل، أصدر الوزير زعيتر أمس، قراراً كلف بموجبه المهندس فادي رفعت الحسن القيام بمهمات نائب رئيس مطار بيروت الدولي، إضافة إلى وظيفته الأصلية في المديرية العامة للطيران المدني.

«العمل المصرفي هذا العام صعب وكذلك في 2015»

ف. باسيل: عمليات الدمج ممكنة في العام المقبل

لخّص رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل العمل المصرفي هذا العام بـ«الصعب»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّ «أداء القطاع كان جيداً بالتعاون مع مصرف لبنان الذي قدّم حوافز مالية أنعشت الاقتصاد الوطني بما فيه القطاعات المختلفة، سعياً إلى إخراجه من الركود والجمود نتاج الأزمات الإقليمية والمشكلات السياسية في لبنان».

ورأى أنّ «العام المقبل سيكون صعباً، خصوصاً إذا استمر الفراغ الرئاسي واللااستقرار الأمني، إضافة إلى الوضع الإقليمي غير المستقر».

وقال باسيل في حديث لـ«المركزية»: «إننا كالعادة ما زلنا نفوّت على لبنان الفرص وبتنا متخصصين في ذلك. وأعتقد أنّ السنة المقبلة ستكون صعبة أيضاً على رغم النمو الذي حققه القطاع المصرفي بالنسبة إلى مجموع الموازنات أو الودائع حيث تتفاوت الموازنات بنسبة 4 أو 4.5 في المئة والودائع بنسبة 5 في المئة».

ولفت إلى وجود «حوافز جديدة سيطلقها مصرف لبنان السنة المقبلة ستجنّب الوضع الاقتصادي الانهيار»، موضحاً أنها «بمثابة جرعات موقتة وآنية تؤدي إلى صمود الاقتصاد في انتظار الحل النهائي، خصوصاً أنّ الكفاءات الشابة والقادرة هي التي تهاجر البلد، إضافة إلى عمليات الصرف في بعض المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية الحرجة، وانعدام المشاريع والبنية التحتية والاستثمارات في الكهرباء أو المياه أو النقل».

وأشار إلى أنّ «القطاع الخاص لديه الإمكانات الاستثمارية، ولكن التعقيدات الإدارية الموجودة تعزز الشلل الإداري الذي يؤثر بالتالي على وضع البلد الاقتصادي»، وقال: «لو توافرت للقطاع الخاص فرصة الاستثمار في قطاع الكهرباء منذ عام 2008 لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. وعندما ناديا بتمويل مشروع معمل دير عمار، لم نلقَ إلى اليوم التجاوب المطلوب، من هنا لو أفسح المجال للقطاع الخاص لكانت التغذية بالتيار الكهربائي اليوم 24 على 24».

وتابع: «أما بالنسبة إلى الإدارة فهي مشلولة، وعلى رغم ذلك أعيد اليوم تحريك ملف سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام التي يجب إقرارها، ولكن للموظفين الكفوئين الذين يعملون بالساعة والتعاقد»، مشيراً إلى ضرورة أن «يترافق ذلك مع البدء بالإصلاحات الإدارية والاستعانة بعناصر بشرية جديدة، من طريق المباريات».

وعما إذا كانت هناك عمليات دمج مصرفية السنة المقبلة، أشار باسيل إلى أنّ «القطاع المصرفي في لبنان سليم ووضعه غير متأزم ولديه نسبة سيولة كبيرة. كما أنّه يحقق الأرباح على رغم الأوضاع»، لافتاً إلى أنّ «المتطلبات الدولية الجديدة تفضل لبعض المصارف الاندماج».

أما في ما يتعلق بالتعاميم المتشددة التي أصدرها مصرف لبنان حول التسليفات والقروض، ولا سيّما السكنية، فأشار إلى أنّه «من الطبيعي أن يستدين المواطن اللبناني في مجال القروض السكنية أكثر من طاقته، الأمر الذي يترك تأثيرات واضحة على حياته اليومية من أقساط مدرسية واستهلاك غذائي ...إلخ»، مضيفاً: «أنه يجب ألا يتجاوز مجموع تسديد القرض للمصارف بحسب التعميم، الـ35 في المئة. لكن اللبنانيين مدينون أكثر من 50 في المئة من إيراداتهم ما يشكّل خطراً على أوضاعهم، وهناك تعميم سيصدر يتعلق بحماية المستهلك من الديون المتراكمة».

واختتم: «إنّ أي اقتصاد هو بحاجة إلى قطاع مصرفي سليم ومتين وذات إمكانات مرتفعة لمواكبة الحركة الاقتصادية ودعمها، ولتعزيز ثقة المستثمر والشركات والأفراد»، مشيراً إلى أنّ القطاع المصرفي اللبناني لعب هذا الدور بامتياز منذ عقود وبلغت موجوداته 171.3 مليار دولار في نهاية تشرين الأول الماضي، أي ما يعادل 380 في المئة تقريباً من الناتج المحلي».

أبو فاعور يتابع ملف تجارة أدوية غير شرعية

أرسل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية طلب فيه «متابعة التحقيقات في ملف تجارة أدوية في شكل غير شرعي مع كل من ز.ح. وشقيقه وأ.ق. و ع.م. وآخرين، وذلك استناداً إلى تقرير رئيس دائرة التفتيش الصيدلي في وزارة الصحة التي أظهرت تحقيقاتها أنّ ز.ح. كان يخفي في مستودع تحت منزله في بلدة مجدل عنجر في البقاع، كراتين أدوية ومستحضرات مرصوفة على الأرض، وتم ختم المستودع بالشمع الأحمر بناءً على إشارة القضاء.

وبالتوسع في التحقيقات تبيّن أنّ هذه الأدوية كانت مخصصة للتوزيع مجاناً على النازحين السوريين، لكنها في الحقيقة كانت توزّع من باب التجارة على بعض الصيدليات ومع مؤسسات صيدلانية غير مجازة، وأن بعض الأدوية المضبوطة معلّبة بكراتين مزوّرة، وأن المتورّطين لا يملكون حق الاتجار بالأدوية، بما يخالف أحكام قانون مزاولة مهنة الصيدلة، ويعرّض الصحة العامة للأخطار، ويهدّد سلامة المواطنين».

وبناءً عليه طلب الوزير أبو فاعور «اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية في حق المخالفين، لردع أي مخالفات جديدة، وحفاظاً على صحة اللبنانيين وسلامتهم».

كذلك وجّه أبو فاعور إنذاراً إلى الصيدلانية م.ح.ك. «بوجوب عدم تكرار مخالفتها لأحكام قانون مزاولة مهنة الصيدلة، وذلك بعدما أظهرت تحقيقات دائرة التفتيش الصيدلي في وزارة الصحة أنّ الصيدلانية المذكورة لا تتواجد في الصيدلية المرخّص لها على اسمها في بلدة العين في بعلبك، كما أنه لا يدير الصيدلية في غيابها أي صيدلي مجاز، ما قد يعرّض صحة المواطنين للخطر».

وطلب من الصيدلانية «تكليف صيدلي مجاز إدارة صيدليتها في مهلة لا تتعدى 15 يوماً من تاريخ هذا الإنذار تحت طائلة إقفال الصيدلية، عملاً بأحكام القانون وحرصاً على سلامة اللبنانيين وصحتهم».

وفي السياق ذاته، أصدر أبو فاعور قراراً قضى بإقفال «صيدلية شمص» في زحلة لمدة أسبوع ريثما يلتزم صاحبها بشروط وأحكام قانون مزاولة مهنة الصيدلة، على أن يتابع التفتيش الصيدلي في وزارة الصحة تنفيذ مضمون هذا القرار، وذلك «بعدما كانت أظهرت تحقيقات التفتيش وجود أدوية منتهية الصلاحية خلال عملية نقل الصيدلية إلى موقع جديد».

وحذّر أبو فاعور صاحب الصيدلية المذكورة من أنّ «تكرار مثل هذه المخالفات من شأنه أن يعرّض الصيدلية للإقفال وصاحبها للملاحقة القضائية».

الدولار يتجاوز مستوى 80 روبلاً

تراجعت العملة الروسية الروبل إلى مستويات قياسية جديدة أمام الدولار واليورو خلال تعاملات أمس، وتجاوز الدولار عتبة 80 روبلاً، واليورو مستوى 100 روبل.

وفقد الروبل بذلك ما بين 20 في المئة و26 في المئة من قيمته أمام الدولار واليورو في يوم واحد.

وبحلول الساعة 15:18 بتوقيت موسكو، صعد سعر صرف الدولار أمام الروبل بمقدار 12.80 روبل ليصل إلى مستوى 77.25 روبل للدولار الواحد، كما ارتفعت العملة الأوروبية اليورو في مقابل الروبل بمقدار 18.12 روبل لتصل إلى مستوى 97 روبل لليورو الواحد.

جاء هبوط الروبل الكبير على رغم قيام البنك المركزي الروسي الليلة الماضية برفع سعر الفائدة الأساسي من 10.5 إلى 17 في المئة في خطوة لكبح أخطار التضخم وهبوط سعر الروبل.

وعزا خبراء انهيار الروبل إلى عدة أسباب منها عمليات المضاربة في السوق، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى العقوبات الغربية المفروضة ضد روسيا.

وحدد المركزي الروسي السعر الرسمي لصرف الدولار لليوم غد الأربعاء 17 كانون الأول، عند 61.1512 روبل للدولار الواحد.

العملات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقفل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

بالليرة اللبنانية		بالدولار		
مبيع	شراء	مبيع	شراء	العملة
اليورو	1.2542	1.2545	1882.85	1899.16
الليرة السورية	176.28	177.34	8.49	8.56
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنية الاسترليني	1.5738	1.5742	2362.57	2383.04
الالف ين ياباني	115.72	115.75	12.97	13.08
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

المعادن

المعدن	أمس	السابق	النسبة	
الذهب	1198.90	1207.70	–0.73%	↙
الفضة	15.942	16.563	–3.75%	↙
البلاتينيوم	1201.55	1212.95	–0.94%	↙

حتى الساعة 07:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 18 باخرة منها 8 بواخر جديدة حملت 33360 طناً، فيما غادرت 3 بواخر وينتظر وصول 5 بواخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

البواخر التي غادرت:

دينيزهان بيرقتار، هانسا اولدنبورغ، كارلا أ.

متفرقات

● حذّرت وزارة الزراعة المزارعين من استعمال المبيد الزراعي «كوروس» المنسوب إلى الشركة الوطنية للإنماء والتجارة العامة، وأعلنت أنّها تحتفظ بحقها في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المناسبة بحق من يظهره التحقيق متورطاً في مسألة تزوير الادوية الزراعية، علماً أنّ الشركة الوطنية للإنماء والتجارة العامة تقدّمت بدعوى ضد مجهول لدى النيابة العامة الإستئنافيّة في الجنوب.

وأصدرت تعميماً جاء فيه «إثر القيام بجولات تفتيشية على محال بيع الأدوية الزراعية في مختلف المناطق اللبنانية، تبين وجود الدواء الزراعي المعروف بالاسم التجاري «كوروس» وهو مبيد فطري منسوب للشركة الوطنية للإنماء والتجارة العامة، في حين أنه مسجّل فعليًا في وزارة الزراعة لمصلحة الشركة العالميّة «سنجنتا» ومستورد من قبل شركة «الكونتوار الزراعي للشرق».

● أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي القرار الرقم 1004 تاريخ 15/ 12/ 2014 قضى «بإعطاء المستشفيات المتعاقدة مع الصندوق سلفات مالية على حساب معاملات الاستشفاء للمضمونين المتوجبة لشهر كانون الأول عام 2014، وقد بلغت قيمتها 48 مليار ليرة لبنانية (40 مليار ليرة لبنانية حصة المستشفيات و8 مليارات ليرة لبنانية حصة الأطباء).

وسيتم تحويل المبالغ المحددة في القرار إلى الحساب المصرفي لكل مستشفى بعد التأكد من تسديدها الاشتراكات المتوجبة عليها للصندوق، وكذلك إلى الحساب المصرفي لكل لجنة طبية في هذه المستشفيات.

وبذلك يبلغ مجموع قيمة السلفات الممنوحة خلال عام 2014 ولغاية تاريخه 581 مليار ليرة لبنانية (حصة المستشفيات: 486 مليار ليرة لبنانية وحصة الأطباء: 95 مليار ليرة لبنانية)».

وبمناسبة حلول عيدي الميلاد ورأس السنة، تمنى كركي «لجميع العاملين في القطاع الصحي في لبنان دوام الصحة والعافية»، وذكّرهم «بضرورة التقيد بالتعرفات المقرة من قبله وبالالتزام بأحكام قانون الضمان الاجتماعي والأنظمة المعمول بها».

شركة مجموعة الرعيدي للطباعة ش.م.ل.
الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١

الموجودات	سنة ٢٠١٣ ل.ل.
الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	١٩,٨٥٩,٣٩٩,٠١٢
المخزون	٩,١٨٥,٨٧٦,٦٩٢
الموجودات المتداولة	١٣,١٣٢,٥٧٠,٠٠٩
النقد في الصندوق ولدى البنوك	٣,٤٩٠,١٠٤,٠٤٩
مجموع الموجودات	٣٧,٦٦٧,٩٤٩,٧٦٢

المطلوبات	سنة ٢٠١٣ ل.ل.
رأس المال	٩,٠٣٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٩٢,٢٤٣,٦١٧
النتائج المدورة	(٢,٢٠٠,٥٦٩,٦٥٥)
احتياطي تعويض نهاية الخدمة	٥١٣,٢٨٤,٩٨٦
قروض مصرفية طويلة الاجل	١٤,٥٦٣,٥٧٦,٣٣٩
المطلوبات المتداولة	٣,٢٦٤,٤٦٦,٨٦١
البنوك الدائنة	١٢,٤٠٤,٩٠٢,٦١٤
مجموع المطلوبات	٣٧,٦٦٧,٩٤٩,٧٦٢

مجلس الادارة:
الرئيس: السيد جوزيف دوميط الرعيدي الدويهي
الأعضاء: السيد جوزيف دوميط الرعيدي
السيدة ماري لويز جبرائيل الرعيدي
الاستاذ فادي يوسف جبران
شركة ادونيس ش ب هولدنغ ش.م.ل.
السيد دوميط جوزيف الرعيدي
مفوض المراقبة الأساسي: ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA
مفوض المراقبة الإضافي: الاستاذ شربل انطانيوس طوق

شركة تكمان اندستري ش.م.ل.
الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31

الموجودات	سنة 2013 (بالدولار الاميركي)
الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	10,975,367
المخزون	1,661,009
الذمم المدينة	23,411,221
النقد في الصندوق ولدى البنوك	1,059,672
مجموع الموجودات	37,107,269

المطلوبات	سنة 2013 (بالدولار الاميركي)
رأس المال	3,000,000
الاحتياطي القانوني	489,145
النتائج المدورة	4,402,302
نتيجة الدورة المالية	1,184,275
الاحتياطيات والمؤونات	845,243
قروض طويلة الاجل	2,096,738
حسابات المساهمين الدائنة	1,540,840
المطلوبات المتداولة	14,467,457
البنوك الدائنة	9,081,269
مجموع المطلوبات	37,107,269

مجلس الادارة:
الرئيس: السيد نويل ميشال ابي نادر
الأعضاء: السيد ميشال ابي نادر
السيدة كلود نعيم عون
السيد تيسير ميشال ابي نادر
السيد باتريك ميشال ابي نادر
مفوض المراقبة الأساسي: ديلويت اند توش
مفوض المراقبة الإضافي: طانيوس فرح